

Distr.: General
19 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١١٣ (ط) و (ي) من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات

أخرى: تعيين قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف

تعيين قضاة مخصصين في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات

تعيين قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف وقضاة مخصصين في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات

تقرير مجلس العدل الداخلي

أولا - مقدمة

١ - في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، عينت الجمعية العامة ثلاثة قضاة متفرغين وثلاثة قضاة مخصصين وقاضيين غير متفرغين في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات، وسبعة قضاة في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف.

٢ - واعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، استقال القاضي المخصص جان - فرانسوا كوزان (فرنسا) لدى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، المتمركز في جنيف، من المحكمة. وفترة ولاية القاضي كوزان تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهي قابلة للتجديد من جانب الجمعية العامة.

٣ - واعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، استقال القاضي جان كورتيلال (فرنسا) لدى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف من المحكمة. وتنتهي فترة تولي المنصب الذي يشغله القاضي كورتيلال في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٤ - ويقدم هذا التقرير الأسماء والسير الذاتية للمرشحين للوظيفتين الشاغرتين كي تنظر فيها الجمعية العامة وفقا للنظامين الأساسيين للمحكمتين والقرارات السابقة للجمعية العامة. وفي ما يتعلق بوظيفة القاضي المخصص في جنيف، سيمارس المرشح الذي يقع عليه الاختيار مهامه أيضا أثناء أي تمديد لفترة ولاية القضاة المخصصين، على النحو الذي تقره الجمعية العامة. ويرد أدناه الإجراء الذي يؤدي إلى هذه التوصية.

ثانيا - معلومات أساسية

٥ - القضاة الحاليون في محكمة المنازعات هم فينود بوليل (موريشيوس)، قاض متفرغ متركز في نيروبي؛ وميمودة إبراهيم - كارسيتير (بوتسوانا)، قاضية متفرغة متركزة في نيويورك ورئيسة المحكمة؛ وتوماس ليكر (ألمانيا)، قاض متفرغ متركز في جنيف؛ وغلان حسين قادر ميران (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، قاض غير متفرغ؛ وكورال شو (نيوزيلندا)، قاضية غير متفرغة؛ وانكيمديلم أميليا إيزواكو (نيجيريا)، قاضية مخصصة متركزة في نيروبي.

٦ - والقضاة الحاليون في محكمة الاستئناف هم القاضية صوفيا أدينيرا (غانا)؛ وروزالين م. تشامان، القاضية والنائبة الأولى لرئيس المحكمة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والقاضية ماري فاهرتي (أيرلندا)؛ وريتشارد لوسيك، القاضي ورئيس المحكمة (ساموا)؛ والقاضي لويس ماريا سيمون (أوروغواي)؛ وإينيس واينبرغ دي روكا، القاضية والنائبة الثانية لرئيس المحكمة (الأرجنتين).

٧ - ودرس المجلس في البداية المرشحين القليلي العدد الذين سبق أن أوصى المجلس الجمعية العامة بالنظر فيهم، والذين لم يجر تعيينهم وما زالوا متاحين. إلا أن عددهم ضئيل للغاية الأمر الذي استحال معه تقديم خيار مقبول لمرشحين جديدين إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

٨ - وقرر المجلس تبعا لذلك الشروع في عملية إعلانية كاملة، وفقا للفقرة ٤٥ من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٥، لتحديد مرشحين مناسبين لتقديمهم إلى الجمعية العامة. ومن شأن هذه الممارسة أن تمكن أيضا المجلس من وضع عدد معقول من المرشحين على قائمة غير رسمية بحيث يمكن في حال حدوث أي شواغر خلال الفترة المتبقية من مدة عضوية الأعضاء الحاليين في المجلس، التي تنتهي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقبل انقضاء المدة العادية لولاية القضاة العاملين، تقديم توصيات بشأن من يحل محلهم بدون مزيد من عمليات التوظيف المكلفة.

٩ - ونُشرت الإعلانات عن الوظائف الشاغرة في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٤، في الطباعات الشبكية والمطبوعة للإيكونومست (The Economist)، ولوموند (Le Monde)، وجين أفريك (Jeune Afrique). ولم يجر نشر أي إعلان في طبعة آسيا من وول ستريت جورنال (The Wall Street Journal Asia Edition)، لأنها لا تقبل أي إعلانات توجه فيها دعوة تحت المرشحات من النساء على التقدم. ويرد الإعلان المنشور في المرفق الأول لهذا التقرير.

١٠ - وأرسلت مذكرة شفوية إلى جميع البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف. وأرسلت إعلانات عن الوظائف الشاغرة أيضا، لتعميمها محليا، إلى جميع مراكز الأمم المتحدة للإعلام وإلى المنسقين المقيمين للأمم المتحدة وإلى جميع المؤسسات القضائية للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ كبير القضاة في جميع الدول الأعضاء بهذه الشواغر. وأرسلت نشرات صحفية إلى طائفة من المنظمات غير الحكومية والجامعات والمجلات القانونية والروابط المهنية وغيرها من المحاكم والهيئات القضائية الدولية وروابط القضاة.

١١ - وكان الموعد النهائي لتقديم الطلبات هو ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

١٢ - وتلقى المجلس طلبات من ٤٨ بلدا مختلفا. وكان هناك ما مجموعه ٣٧ متقدما من أفريقيا، و ٧ متقدمين من آسيا والمحيط الهادئ، و ١٠ متقدمين من أوروبا الشرقية، و ٨ متقدمين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ٧٢ متقدما من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ومن بين هؤلاء المتقدمين، كان ٩٣ من الذكور، و ٤١ من الإناث. وأعرب معظم مقدمي الطلبات أيضا عن اهتمامهم بأن يُدرجوا على القائمة في حال نشوء وظيفة شاغرة قبل انتهاء الفترة العادية لولاية أي من القضاة أثناء فترة ولاية الأعضاء الحاليين في المجلس.

١٣ - واستبعدت الطلبات التي لا تفي بالشروط الرسمية المدرجة في إعلانات الوظائف الشاغرة من مواصلة النظر فيها، بدون أي استثناءات.

١٤ - وأضاف المجلس يوما إضافيا إلى دورته المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٤، من أجل مناقشة كل طلب وعيّنة من الكتابات المقدمة من عدد كبير جدا من مقدمي الطلبات.

١٥ - وبعد أن استعرض المجلس جميع الطلبات أصدر قرارا بشأن ٣٥ مرشحا ستوجه إليهم الدعوة لأداء امتحان تحريري موحد لاختبار خبرتهم القانونية وقدرتهم على الصياغة. وأرسلت في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٤ المواد الأساسية ذات الصلة بالامتحان التحريري (مقتطفات من ميثاق الأمم المتحدة، والنظام الأساسي لمحكمة المنازعات؛ والنظام الداخلي

لمحكمة المنازعات، والنظامين الأساسيين والإداريين للموظفين). وفي الوقت نفسه وافق المجلس على وضع نظام موحد لتقييم الامتحان، لضمان تطبيق معايير تقييم موحدة.

١٦ - وأرسلت الامتحانات إلى المرشحين بالبريد الإلكتروني ومُنح المرشحون ثلاث ساعات من وقت فتح البريد الإلكتروني لاستكمال الامتحان وتقديم أجوبتهم. ورد اثنان وثلاثون مرشحا على هذه الدعوة وقدموا أجوبتهم. وأرسل مكتب إقامة العدل الامتحانات التي تم إكمالها إلى كل عضو من أعضاء المجلس بعد استبعاد جميع العناصر المحددة للهوية بحيث لا يعرف أي عضو من أعضاء المجلس اسم المرشح أو جنسيته أو نوع جنسه.

١٧ - وعلى أساس الامتحان التحريري، اختار المجلس ٢٢ من المتقدمين بطلبات لإجراء مقابلات معهم لشغل الوظائف الشاغرة. ولكي يقع الاختيار على المرشحين لإجراء مقابلات معهم، يتعين على المرشحين أن يُظهروا في أجوبتهم على الامتحان أنهم يتمتعون بما يلزم من مهارات الكتابة وقوة التحليل القضائي الضرورية لتمكينهم من الخدمة كقضاة ممتازين في المحكمتين.

١٨ - ووفقا لما جرى في الجولات السابقة للتعيينات القضائية، وبإذن من المرشحين الموصى بهم، وبمساعدة من رابطة المحامين الدولية، التمس المجلس من النقابات المحلية للمحامين تأكيدات بتزاهة كل مرشح من المرشحين المحددين في هذا التقرير. ولم ترد أي تقارير سلبية بشأن أي من المرشحين الواردة أسماؤهم أدناه. وتم الحصول أيضا على رسائل تركية خطية لكل مرشح من جهتين مرجعيتين.

١٩ - وأجريت المقابلات مع المرشحين في لاهاي في مبنى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الفترة بين ١٥ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ (أجريت مقابلة مع مرشح واحد باستخدام الفيديو، بسبب مشاكل في التأشير حالة دون دخوله إلى هولندا).

ثالثا - الولايات الموكلولة للجمعية العامة للاضطلاع بعملية الاختيار

٢٠ - قررت الجمعية العامة في الفقرة ٣٧ (ب) من القرار ٢٢٨/٦٢ أنه ينبغي للمجلس "تقديم آرائه وتوصياته إلى الجمعية بشأن مرشحين اثنين أو ثلاثة مرشحين لكل منصب شاغر في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الاستئناف التابعة للأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي". وقررت الجمعية في الفقرة ٥٧ من القرار ٢٥٣/٦٣ "ألا يوصي المجلس، بأكثر من مرشح واحد من أي دولة من الدول الأعضاء لمنصب قاض في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات أو أكثر من مرشح واحد من أي دولة من الدول الأعضاء لمنصب قاض في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف".

٢١ - ووفقا للولايات المذكورة أعلاه، اختار المجلس أفضل ثلاثة مرشحين للشاغر في محكمة الاستئناف، على أساس الخبرة والقدرة على الصياغة والتحليل القانوني والتوزيع الجغرافي ونوع الجنس لعرضهم على الجمعية العامة.

٢٢ - ويلاحظ المجلس أن سبعة مرشحين فقط قد اعتبروا مؤهلين لتسيير الإجراءات واستجواب الشهود باللغة الفرنسية، التي تُعد شرطاً مسبقاً لشغل الوظيفة الشاغرة في محكمة المنازعات في جنيف. ومن هؤلاء المرشحين، كان أحدهم مواطناً فرنسياً، وثلاثة مواطنين ألمان. ونتيجة لذلك، لم يتمكن المجلس من تقديم ثلاثة مرشحين لكي تنظر فيهم الجمعية العامة، على نحو ما فعله المجلس بالنسبة للوظيفة الشاغرة في محكمة الاستئناف، لأنه تعذر عليه القيام بما يلي:

(أ) التوصية بمواطن ألماني، حيث أن القاضي توماس لاكر (ألمانيا) هو بالفعل أحد قضاة محكمة المنازعات، وتنص المادة ٤-٢ من النظام الأساسي لمحكمة المنازعات على أنه "لا يجوز أن ينتمي قاضيان إلى جنسية واحدة"؛

(ب) أن يوصي بأكثر من مرشح فرنسي واحد نظراً لأنه وفقاً للقرار ٢٥٣/٦٣ يُحظر على المجلس، تقديم أكثر من مرشح من نفس الجنسية. ونتيجة لذلك، لم يمكن التوصية إلا بأفضل المرشحين الفرنسيين إلى الجمعية العامة. ومع ذلك، فإذا ما رغبت الجمعية النظر في المرشحين الفرنسيين الآخرين، فيجوز لها أن تطلب إلى مكتب إقامة العدل أن يقدم إليها سيرتهما الذاتية.

٢٣ - وسيحتفظ المجلس بقائمة بأفضل المرشحين الذين لم يوص بهم، ولكن يتمتعون بالكفاءة التي تمكنهم من شغل الشواغر في كل من المحكمتين، على قائمة غير رسمية لكل محكمة في حال نشوء شاغر طارئ في المحكمتين خلال الفترة المتبقية من مدة عضوية الأعضاء الحاليين في المجلس. وسيدرج المجلس أيضاً في تلك القائمة المرشحين الذين تمت التوصية بهم في هذا التقرير، ولكن لم تقم الجمعية العامة بتعيينهم. ويؤكد المجلس أن القائمة لن تُستخدم إلا لشغل شواغر طارئة تنشأ أثناء المدة المتبقية من فترة ولاية الأعضاء الحاليين للمجلس.

٢٤ - ورهنا بموافقة الجمعية العامة:

(أ) يعتزم المجلس إجراء عملية إعلانية تنافسية كاملة لاختيار المرشحين في المرة التالية التي تشرف فيها فترة الولاية الدورية للقضاة على الانتهاء؛

(ب) سيتصل المجلس بالمرشحين الذين أدرجت أسماؤهم في القائمة للتحقق من أنهم ما زالوا متاحين لملاء الشواغر وذلك قبل الشروع في العملية المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه. فإذا كان المرشحون متاحين، فلن يتعين عليهم الجلوس لأداء الامتحان

التحريري، ولكن سيستدعون لإجراء مقابلة الغرض منها مقارنة المرشحين غير المدرجين في القائمة، الذين دخلوا الامتحان ووجهت إليهم دعوة لإجراء مقابلة.

٢٥ - وتوافرت في المرشحين الموصى بهم وكذلك في المدرجين في القائمة المؤهلات والخبرات المطلوبة حالياً بموجب النظام الأساسي لمحكمة الأمم المتحدة للاستئناف، والمعايير المطلوبة بموجب التعديلات المقترحة على النظام الأساسي.

رابعاً - عرض موجز للسير الذاتية للمرشحين الموصى بتعيينهم

ألف - توصيات مقدمة لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات

٢٦ - يرد فيما يلي اسم المرشحين الاثنين اللذين أوصى المجلس بتعيينهما لشغل الوظيفة الشاغرة لقاضٍ مخصص في محكمة المنازعات في جنيف، وفقاً للترتيب الأبجدي لألقابهم باللغة الإنكليزية. وترد السير الذاتية للمرشحين الموصى بهما في المرفق الثاني لهذا التقرير.

فنست كادور (فرنسا)، من مواليد عام ١٩٦٦

٢٧ - عمل القاضي فنست كادور كقاضٍ في مختلف شعب محكمة بيتان العليا في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠١، وكقاضٍ في المحكمة الإدارية لستراسبورغ، في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٥؛ وعمل سكرتيراً قانونياً في محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي منذ عام ٢٠٠٥. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في القانون الخاص من جامعة باتتيون - آساس (باريس الثانية).

روان م داونغ (أستراليا)، من مواليد عام ١٩٥٢

٢٨ - عمل القاضي روان داونغ كقاضٍ في الدوائر الاستثنائية في محاكم كمبوديا منذ عام ٢٠٠٦. وعمل قاضياً في المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف في جمهورية فانواتو في الفترة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، وأحد رئيسي المحكمة الأسترالية المختصة بالمنازعات المتعلقة بالمشاركة في الرعاية الطبية. وهو مستشار أقدم، وشارك في العديد من المشاريع الدولية.

باء - توصيات مقدمة إلى محكمة الأمم المتحدة للاستئناف

٢٩ - ترد في ما يلي أسماء المرشحين الثلاثة اللذين أوصى المجلس بتعيينهم في الوظيفة الشاغرة لقاضٍ في محكمة الاستئناف وفقاً للترتيب الأبجدي لألقابهم باللغة الإنكليزية. وترد السير الذاتية للمرشحين الموصى بهم في المرفق الثالث لهذا التقرير.

سابين كنيريم (ألمانيا)، من مواليد عام ١٩٦٥

٣٠ - عملت القاضية سابين كنيريم كقاضية في محكمة القانون الإداري في هامبورغ منذ عام ١٩٩٤، وعملت كقاضية في محكمة الاستئناف المختصة بالقانون الإداري في هامبورغ منذ عام ٢٠١١. ولديها خبرة واسعة في النظام المنظم لمسائل العمل في الخدمة المدنية، واكتسبت خبرة في نظامي القانون المدني والقانون العام على السواء.

مانويل مازولوس فرنانديز فيغيروا (إسبانيا)، من مواليد عام ١٩٦٥

٣١ - عين القاضي مانويل مازولوس قاضيا في المحكمة الابتدائية في أروكاس (إسبانيا) وشغل عددا من المناصب القضائية التي توجت بتعيينه في محكمة العدل العليا في الأندلس في عام ٢٠٠٩. واكتسب القاضي مازولوس خبرة عظيمة في قانون العمل في إسبانيا وأيضا في إدارة مشاريع دولية مختلفة.

ديورا توماس - فيليكس (ترينيداد وتوباغو)، من مواليد عام ١٩٦٢

٣٢ - القاضية ديورا توماس - فيليكس هي رئيسة المحكمة الصناعية لترينيداد وتوباغو، ومارست المهام القضائية في العديد من المحاكم، منها محاكم العمل المتخصصة منذ عام ١٩٩٠، وتعمل رئيسة المحكمة الصناعية (العمل) منذ عام ٢٠١١. وشاركت وقادت العديد من البرامج التدريبية في مجال تطوير قانون العمل.

خامسا - خاتمة

٣٣ - يعرب المجلس عن امتنانه للأمانة العامة، وخاصة مكتب إقامة العدل والمكتب التنفيذي للأمين العام ومكتب إدارة الموارد البشرية على الدعم الفائق الذي قدموه إلى المجلس. ويود المجلس أن يوجه الشكر أيضا إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لإتاحتها مرافقها ليستخدمها المجلس.

(توقيع) إيان بيني

(توقيع) كارمن أرتيغاس

(توقيع) سينها باسناياكي

(توقيع) أنتوني ميلر

(توقيع) فيكتوريا فيليبس

المرفق الأول

إعلان لشغل وظيفتين شاغرتين في المحكمتين التابعتين للأمم المتحدة

قضاة لنظام الأمم المتحدة الداخلي للعدل

تلتزم الأمم المتحدة تعيين قضاة من أجل نظامها الداخلي لإقامة العدل لمعالجة المنازعات المتصلة بالعمل. ويضم النظام محكمة ابتدائية للمنازعات تابعة للأمم المتحدة (محكمة الأمم المتحدة للمنازعات)، ومحكمة للاستئناف تابعة للأمم المتحدة (محكمة الأمم المتحدة للاستئناف). ومحكمة الأمم المتحدة للمنازعات لها مقار في نيويورك ونيروبي وجنيف، وتتألف من ٣ قضاة متفرغين، وقاضيين اثنين غير متفرغين و ٣ قضاة مخصصين. ويشغل القضاة المتفرغون والقضاة غير المتفرغين مناصبهم لفترة ولاية مدتها سبع سنوات. وتنتهي فترة ولاية القضاة المخصصين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ولكن يجوز للجمعية العامة تمديدتها. وتتألف محكمة الأمم المتحدة للاستئناف من سبعة قضاة معينين لمدة سبع سنوات. وهناك وظيفتان شاغرتان في الأمم المتحدة في الوقت الحاضر: إحداهما لقاض مخصص يتركز في جنيف، ووظيفة واحدة لقاض في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف. وتدعو الأمم المتحدة لذلك إلى تقديم طلبات لشغل الوظيفتين التاليتين:

- قاض واحد مخصص لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات في جنيف

- قاض واحد لمحكمة الأمم المتحدة للاستئناف

وعلى الرغم من أنه لا توجد في الوقت الحاضر شواغر أخرى، فإن الأمم المتحدة تدعو أيضا إلى تقديم طلبات لشغل الوظائف التالية:

- قضاة متفرغون لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات، حتى يتسنى وضعهم على قائمة

بأسماء المرشحين المناسبين الذين قد يوصى بهم لكي تنتخبهم الجمعية العامة للعمل في نيويورك أو في جنيف أو في نيروبي، في حال نشوء وظيفة شاغرة

- قضاة غير متفرغين لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات (يحدد مقر عملهم لاحقا)، حتى

يتسنى وضعهم على قائمة بأسماء المرشحين المناسبين الذين قد يوصى بهم لكي تنتخبهم الجمعية العامة في حال نشوء وظيفة شاغرة

- قضاة لمحكمة الأمم المتحدة للاستئناف، لدورات تعقد وفقا لما تحدده قواعد محكمة

الأمم المتحدة للاستئناف، حتى يتسنى وضعهم على قائمة بأسماء المرشحين المناسبين الذين قد يوصى بهم لكي تنتخبهم الجمعية العامة في حال نشوء وظيفة شاغرة

وينبغي أن يلاحظ المرشحون أن الشاغلين الحاليين نشأ عن استقالة قضاة عاملين. وبموجب النظامين الأساسيين لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات ومحكمة الأمم المتحدة للاستئناف، فإن تعيين قضاة ملء الشواغر الناشئة في المحكمة الابتدائية سيكون للجزء المتبقي من فترة ولاية القاضي الذي استقال من منصبه. وفي حالة المنصب الشاغل للقاضي المخصص، فسيتولى المرشح الناجح المنصب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قابلة للتجديد من جانب الجمعية العامة. وفي حالة الشاغل في محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، فإن المرشح الناجح سيتولى المنصب حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. ويمكن للمرشحين لشغل وظيفة القاضي المخصص في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات أن يطلبوا، إذا ما رغبوا في ذلك، أن يُنظر في وضعهم في قائمة القضاة المتفرغين وغير المتفرغين على السواء.

وينبغي أن يكون الأشخاص المتقدمون لمناصب القضاة في هاتين المحكمتين على خلق رفيع. وفي حالة محكمة الأمم المتحدة للمنازعات، لا بد أن تتوفر لدى المرشح خبرة قضائية في مجال القانون الإداري أو قانون العمالة أو قانون العمل لا تقل عن ١٠ سنوات، أو ما يعادل ذلك في واحد أو أكثر من الاختصاصات القضائية الوطنية. وفي حالة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف، لا بد أن تتوفر للمرشحين خبرة قضائية في مجال القانون الإداري أو قانون العمالة أو قانون العمل لا تقل عن ١٥ سنة، أو ما يعادل ذلك في واحد أو أكثر من الاختصاصات القضائية الوطنية. ويمكن أن تؤخذ في الحسبان المؤهلات الأكاديمية والخبرات ذات الصلة. والإنكليزية والفرنسية هما لغتا العمل في الأمم المتحدة. وينبغي أن يكون المرشحون قادرين على تسيير الإجراءات القضائية إما باللغة الإنكليزية أو الفرنسية. ويقتضي الشاغل الحالي للقاضي المخصص لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات في جنيف إتقانه للغتين الإنكليزية والفرنسية.

وتُعين الجمعية العامة القضاة من قائمة تضم مرشحين اثنين أو ثلاثة مرشحين يوصي بهم، لكل شاغل، مجلس العدل الداخلي في الأمم المتحدة، وهو هيئة مستقلة أنشأتها الجمعية العامة.

الطلبات: يُرجى من المرشحين المهتمين تقديم رسالة إحالة، تتضمن المحكمة المفضلة (المحكمتين) ومقر العمل المفضل (مقار العمل) والسيرة الذاتية، ترسل عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان التالي: internaljusticecouncil.application@un.org، أو عن طريق الفاكس على الرقم التالي: +1-212-963-2525، على أن ترد بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ويجب أن تتضمن السيرة الذاتية ما يلي: تاريخ الميلاد، والجنسية، ونوع الجنس، والمهارات اللغوية، وطرق الاتصال، بما فيها أرقام الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني، التي يمكن عبرها

الاتصال بالمرشح في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وكذلك عرض كامل للحياة المهنية والتعليمية، ومثال لحكم نطق به المرشح أو فتوى قانونية أو غير ذلك من الأعمال المكتوبة الموازية لذلك، واسمين وعنوانين بريدين إلكترونيين لاثنتين من كبار القانونيين القادرين على إعطاء إفادة بشأن الصفات الأخلاقية للمرشح.

ويتقاضى قضاة محكمة الأمم المتحدة للمنازعات أجورا تعادل أجور الرتبة مد-٢ في الدرجة الرابعة في جدول مرتبات الأمم المتحدة. ولأغراض إرشادية، يبلغ صافي المرتب السنوي لموظف برتبة مد-٢ في الدرجة الرابعة، غير مُعِيل، بما في ذلك تسوية مقر العمل، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ ما يلي: ١٨٣ ٠٦٠,٩٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (نيويورك)، و ٢٢٢ ٥٢١,١٨ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (جنيف)، و ١٥٥ ٦٦٦,٩٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة (نيروبي). ويتقاضى قضاة محكمة الأمم المتحدة للاستئناف بدل أتعاب قدره ٢ ٤٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عن كل قضية للكاتب الرئيسي للحكم، و ٦٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للقاضي عن كل توقيع.

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن نظام إقامة العدل على الموقعين التاليين:

www.un.org/en/oaj أو www.un.org/fr/oaj.

المرفق الثاني

السير الذاتية للمرشحين الموصى بهم لوظيفة قاضٍ مخصص الشاغرة في
محكمة المنازعات*

فنست كادور (فرنسا)

تاريخ الميلاد: ١٦ آذار/مارس ١٩٦٦

التعليم

٢٠٠٣ حصل على درجة الدكتوراه في القانون الخاص من جامعة
بانتيون - آساس (باريس الثانية)

١٩٩٥-١٩٩٣ المدرسة الوطنية الفرنسية للقضاء، بوردو

١٩٩٢ دبلوم الدراسات العليا في علم الاجتماع السياسي، جامعة
بانتيون - السوربون (باريس الأولى)

١٩٩٠-١٩٨٩ معهد أوتو - سور للعلوم السياسية، جامعة برلين الحرة (ألمانيا)

١٩٨٩-١٩٨٦ ماجستير في الإدارة العامة، معهد باريس للدراسات السياسية

الخبرة المهنية

منذ عام ٢٠٠٥ محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، سكرتير قانوني في مكتب
السيدة بوروتا أعقبه مكتب السيد كرييل، وهما قاضيان في محكمة
الخدمة المدنية للاتحاد الأوروبي٢٠٠٥-٢٠٠٢ المحكمة الإدارية لستراسبورغ، قاضي إداري (منازعات الخدمة
العامة والمنازعات الاجتماعية والمالية)٢٠٠١-١٩٩٥ المحكمة العليا لبيتون، قاضي (الدائرة المدنية، المحكمة الجنائية،
محكمة الجنايات)

* تصدر السير الذاتية بدون تحرير رسمي.

أنشطة أخرى

مُحاضر، ماجستير في الإدارة العامة، معهد ستراسبورغ للدراسات السياسية (قانون الاتحاد الأوروبي والسياسات الأوروبية للاندماج)
محاضرات متنوعة في مجال القانون الأوروبي للخدمة العامة
منشورات في القانون الأوروبي للخدمة العامة (اشترك في تأليف القسم المتعلق بالقانون العام في استعراض أوروبا)

اللغات

الفرنسية والإنكليزية والألمانية

روان م. داونغ - حائز اللقب الفخري "مستشار الملكة" (أستراليا)

تاريخ الميلاد: ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢

التعليم

١٩٨٠	ماجستير في القانون، جامعة ملبورن
١٩٧٦	بكالوريوس في القانون، جامعة ملبورن
١٩٧٥	بكالوريوس في الآداب (السياسات الدولية)، جامعة ملبورن

الخبرة المهنية

من ٢٠٠٦ إلى الآن	قاض معين في الدائرة الاستثنائية للمحاكم في كمبوديا
٢٠٠٥-٢٠٠٦	مستشار الموظفين، مصرف التنمية الآسيوي، استراتيجية الموارد البشرية، الفلبين
٢٠٠٤-٢٠٠٥	رئيس فريق المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومشروع تنمية القطاع الخاص، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٢٠٠٣-٢٠٠٤	خبير استشاري، مصرف التنمية الآسيوي، الفلبين
١٩٨٠-٢٠٠٤	عضو في فريق كبار الاستشاريين، القوات الجوية الملكية الأسترالية
٢٠٠٣	مستشار، مشروع العدالة الفيتنامي لبناء القدرات لمرافق الحوكمة الفعالة
٢٠٠١ و ٢٠٠٣	مستشار قانوني، جزر سليمان
٢٠٠٢	مستشار قانوني، مصرف إندونيسيا المركزي ووحدة الاستخبارات المالية للمركز الإندونيسي للإبلاغ عن المعاملات المالية وتحليلها
٢٠٠٢	خبير قانوني، المصرف المركزي لساموا
١٩٩٩-٢٠٠٢	مستشار قانوني، مشروع إصلاح القوانين وبناء القدرات، فانواتو
١٩٩٩	عين محاميا عاما لجمهورية فانواتو
١٩٩٨	عُيِّن مستشارا للملكة

أحد رئيسي المحكمة الأسترالية لمراجعة السلوك الطبي	١٩٩٦-١٩٩٩
عُين مستشارا للملكة	١٩٩٨
عُين قاضيا في المحكمة العليا، فانواتو	١٩٩٣
مستشار لدى مكتب أمين المظالم في فانواتو	١٩٩٦
أُذن له بالمزاولة كمحامي مرافعات ومحامي تحضيري لدى المحكمة العليا لنيو ساوث ويلز ومحكمة النقض العليا لتسامانيا	١٩٨٧
أُذن له بالمزاولة كمحامي مرافعات ومحامي تحضيري لدى المحكمة العليا لفكتوريا ومحكمة النقض العليا لأستراليا	١٩٧٧

أنشطة أخرى

عضو في المجلس الاستشاري الدولي في مجلة القانون في جنوب المحيط الهادئ منذ عام ٢٠٠٨	٢٠٠٨ حتى الآن
عضو في فرع لجنة الحقوقيين الدولية في فيكتوريا	١٩٩٧-٢٠٠٨
محام عام، وفي أحيان كثيرة المدعي العام بالنيابة في جمهورية فانواتو	١٩٩٩-٢٠٠١
زميل زائر، جامعة جنوب المحيط الهادئ	١٩٩٦

اللغات

الإنكليزية والفرنسية

المرفق الثالث

المرشحون الموصى بهم للوظيفة الشاغرة لقاضٍ في محكمة الاستئناف*

سابين كنيريم (ألمانيا)

تاريخ الميلاد: ٣١ أيار/مايو ١٩٦٥

المنصب الحالي

قاضية في محكمة الاستئناف للقانون الإداري (المحكمة الإدارية العليا)، هامبورغ

التعليم

١٩٩٤-١٩٩١	محامية تحت التمرين في هامبورغ
	الامتحان الثاني للحصول على تصريح مزاولة المهنة/درجة الدكتوراه
١٩٩١/١٩٩٠	تعليم قانوني في جامعة تولين/مدرسة القانون (نيو أورليتز) ماجستير في القانون
	منحة دراسية من مؤسسة فولبرايت
١٩٩٠-١٩٨٧	تعليم قانوني في جامعة فربيرغ/برلسغوا
	الامتحان الأول للحصول على تصريح لمزاولة المهنة/درجة الماجستير
١٩٨٧-١٩٨٦	تعليم قانوني في جامعة جنيف
	منحة من هيئة التبادل الأكاديمي الألمانية
١٩٨٦-١٩٨٤	تعليم قانوني في جامعة باساو
	Fachspezifische Fremdsprachenausbildung Französisch I-II/
	التعليم اللغوي - القضائي باللغة الفرنسية من المستويين الأول - الثاني
	Fachspezifische Fremdsprachenausbildung Spanisch I/
	التعليم اللغوي - القضائي باللغة الإسبانية، المستوى الأول

* تصدر السير الذاتية بدون تحرير رسمي.

١٩٨٤-١٩٧٥	Conrad-von-Soest-Gymnasium Soest (المدرسة الثانوية)
	المدرسة الثانوية/امتحان نهاية الدراسة
	دورات متقدمة/دورات مكثفة: الفرنسية والتاريخ
١٩٧١-١٩٧٥	Grundschule Welper (المدرسة الابتدائية)
	الخبرة المهنية
٢٠١١	عينت قاضية بمحكمة الاستئناف للقانون الإداري (Oberverwaltungsgericht) في هامبورغ (بمجال الاختصاص قانون الخدمة المدنية بما في ذلك الجزاءات التأديبية)
١٩٩٤	عينت قاضية في محكمة القانون الإداري (Verwaltungsgericht) في هامبورغ
	أنشطة أخرى
	التدريب القضائي
٢٠١٤	قانون مناهضة التمييز في الاتحاد الأوروبي
٢٠١٣	ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية (Europäische Richterakademie, ERA)
٢٠١٢	قانون الخدمة المدنية (Deutsche Richterakademie)
	اللغات
	الألمانية، والإنكليزية، والفرنسية، والإسبانية

مانويل مازولوس (إسبانيا)

تاريخ الميلاد: ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥

المنصب الحالي

قاضي، محكمة العدل العليا في الأندلس، دائرة العمل

التعليم

١٩٨٨-١٩٨٣	كلية الحقوق، جامعة غرناطة، إسبانيا - إجازة في القانون
١٩٨٥	جامعة غرناطة - درجة الدكتوراه في قانون الجماعة الأوروبية
١٩٨٢	الكلية الرسمية للغات، جامعة غرناطة، إسبانيا - شهادة الكفاءة في اللغة الإنكليزية
	جامعة كمبردج - الشهادة الأولى في اللغة الإنكليزية

الخبرة المهنية

٢٠٠٩ حتى الآن	قاضي في محكمة العدل العليا في الأندلس، إسبانيا
٢٠٠٧-٢٠٠٥	مستشار، مشروع التوأمة للمعونة المجتمعية لبلدان وسط وشرق أوروبا، بلغاريا، المفوضية الأوروبية، إسبانيا
٢٠٠٥-١٩٩٩	كبير قضاة، في محكمة العمل، غرناطة، إسبانيا
١٩٩٩-١٩٩٦	قاضي في محاكم العمالة الابتدائية، الخسيراس، إسبانيا
١٩٩٦-١٩٩١	قاضي في محاكم الفحص الجنائي، ومحاكم الدرجة الأولى المدنية، جزر الكناري

أنشطة أخرى

٢٠١١- حتى الآن	عضو رابطة القضاة الأوروبيين للوساطة
٢٠٠٨- حتى الآن	عضو في الشبكة الدولية لتعزيز سيادة القانون، معهد الولايات المتحدة للسلام، واشنطن، العاصمة
٢٠٠٦- حتى الآن	عضو الشبكة القضائية الإسبانية للخبراء المعنية بالعمالة والعمل والقانون الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي

عضو في شبكة الخبراء القضائية الإسبانية لإدارة الأزمات	٢٠٠٥ - حتى الآن
خبير استشاري/مدرب، مشروع المعونة المجتمعية لبلدان وسط وشرق أوروبا، وزارة العدل، هنغاريا	٢٠٠١ - حتى الآن
خبير لفترة قصيرة، إصلاح العدل، المجلس الأعلى للقضاء في جمهورية بلغاريا	٢٠١٠
عضو وجهة الاتصال الوطنية في الأندلس في شبكة الخبراء القضائية الإسبانية للتعاون القانوني الدولي في المسائل الجنائية	٢٠٠٠ - ٢٠٠٦
مجلس القضاء الأعلى في جمهورية بلغاريا	٢٠٠٦
مدرسة الحوكمة في جامعة كيوتو، اليابان	
مبادرة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتعزيز القضاء في بلغاريا، صوفيا	٢٠٠٥
وكالة السلام والأمن والتنمية، السويد	٢٠٠٤
رابطة بحوث القانون الدولي، كيوتو، اليابان	
خبير في لجنة الجوانب المدنية لإدارة الأزمات في مجلس الاتحاد الأوروبي	٢٠٠٢

اللغات

الإسبانية والإنكليزية

ديورا توماس - فيليكس (ترينيداد وتوباغو)

تاريخ الميلاد: ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢

المنصب الحالي

رئيسة المحكمة الصناعية لجمهورية ترينيداد وتوباغو

التعليم

- ٢٠١٢ كلية آرثر لوك جاك للدراسات العليا في إدارة الأعمال، جامعة جزر الهند الغربية، ترينيداد وتوباغو - ماجستير في إدارة الأعمال للتنفيذيين، بامتياز
- ٢٠٠٨ الجامعة الأمريكية، كلية واشنطن للحقوق، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية، ماجستير في القانون، الدراسات القانونية الدولية
- ١٩٨٦ كلية سير هيو وودنغ للقانون، سانت أوغستين، ترينيداد وتوباغو - شهادة في التعليم القانوني
- ١٩٨٤ جامعة جزر الهند الغربية (وست إنديز)، كيف هيل، بربادوس - بكالوريوس في القانون (إجازة بكالوريوس في الحقوق)

الخبرة المهنية

- ٢٠١١ حتى الآن رئيسة المحكمة الصناعية لجمهورية ترينيداد وتوباغو
- ٢٠١١ - ٢٠٠٩ ترينيداد وتوباغو، رئيسة لجنة الأوراق المالية والبورصة
- ٢٠١١ - ٢٠٠٩ رئيسة مؤسسة ديورا توماس - فيليكس وشركاها للمحاماة
- ٢٠٠٩ - ٢٠٠٣ قاضية، في المحكمة الصناعية في ترينيداد وتوباغو
- ٢٠٠٣ - ٢٠٠١ نائبة رئيس القضاة، الهيئة القضائية/سلك القضاء في ترينيداد وتوباغو
- ١٩٩٧ - ١٩٩٥ رئيسة محكمة الأسرة، حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين
- ١٩٩٥ - ١٩٩٠ قاضية/كبيرة قضاة، الهيئة القضائية/سلك القضاء في ترينيداد وتوباغو
- ١٩٩٠ - ١٩٨٦ محامية مرافعات/محامية (عاملة لحسابها)، ترينيداد وتوباغو

أنشطة أخرى

التطور الوظيفي

الدورة الثانية بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، سويسرا	٢٠١٣
الدورة الأولى بعد المائة لمؤتمر العمل الدولي، جنيف، سويسرا	٢٠١٢
مؤتمر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن محور الأمية المالية، تورونتو، كندا	٢٠١١
شهادة من البرنامج التدريبي للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، المغرب	
شهادة من البرنامج التدريبي للإنفاذ للجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة، واشنطن العاصمة	
المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية لعام ٢٠١١، كيب تاون، جنوب أفريقيا	
المؤتمر السنوي للبنك الدولي لسوق الأوراق المالية، واشنطن العاصمة	٢٠١٠
المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية لعام ٢٠١٠، مونتريال، كندا	
شهادة من مركز تورنتو لبرنامج الأوراق المالية، تورونتو، كندا	
برنامج للزيارات ضمن صناعة الأوراق المالية، شيكاغو، الولايات المتحدة	
شهادة من البرنامج السنوي العشرين لمعهد تنمية الأوراق المالية التابع للجنة الأوراق المالية والبورصة في الولايات المتحدة، واشنطن العاصمة	
مؤتمر مؤسسة التأمين على الودائع في جامايكا "الإعسار المصرفي في القانون الكاريبي وأفضل الممارسات" مونتيفغو باي، جامايكا	
شهادة في التنمية العالمية والعدالة الاجتماعية، جامعة إميري، أطلانتا، الولايات المتحدة	٢٠٠٨
القانون الإداري: شهادة في المحاكمات العادلة، كلية القضاء الوطنية، نيفادا، الولايات المتحدة	

شهادة في استراتيجيات تطوير مهارات عرض التهمة بشكل فعال من رابطة الإدارة الأمريكية، أطلانتا	
برنامج تدريب خارجي (ستة أشهر) - الصندوق العالمي للحياة البرية، واشنطن العاصمة	
التحكيم التجاري الدولي: كيفية التعامل مع قضايا صناعة النفط والغاز، شهادة من الجامعة الأمريكية، كلية الحقوق في واشنطن، الولايات المتحدة	٢٠٠٧
الإدارة البيئية، شهادة من كلية العمل في سيبيري، ترينيداد وتوباغو شهادة في التوفيق/الوساطة، كلية العمل، جامايكا	٢٠٠٤
شهادة في قانون الأسرة من مجلس الدراسات القضائية، إنكلترا	٢٠٠٣
شهادة التواصل في مجال الأعمال من كلية إدارة الأعمال والعلوم الحاسوبية، ترينيداد وتوباغو	٢٠٠٢
شهادة في حقوق اللاجئين ومركزهم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	
شهادة في إدارة تدفق القضايا في قضايا الأحداث من المركز الوطني لمحكمة الولاية، فيلادلفيا، الولايات المتحدة	
دورة في غسل الأموال وتسليم المجرمين، ترينيداد وتوباغو	١٩٩٩
الإلمام بالحاسوب - نيهريست، ترينيداد وتوباغو	١٩٩٨
الأنشطة القيادية	
متكلمة: ندوة صلاحيات الإدارة للرابطة الاستشارية لأرباب الأعمال	٢٠١٣
الكلمة الرئيسية: علاقات العمل والعامل الحاسم في النجاح في علاقة العمل، جائزة الرابطة الاستشارية لأصحاب العمل وحفل عشاء، ترينيداد وتوباغو	٢٠١٢
المتحدثة الرئيسية في المعتكف السنوي لفولبرايت/همفري، في روكي جانب، ولاية ميريلاند، الولايات المتحدة	٢٠١١

- متكلمة في اجتماع مؤتمر الأسواق الصاعدة عن إعداد قاعدة
لمستثمري التجزئة في الأسواق الصاعدة، الجمهورية الدومينيكية
- متكلمة في مؤتمر استثمارات سوق الأوراق المالية وسوق رأس
المال - نظرة في الإصلاح التنظيمي المالي الجديد في الولايات
المتحدة، جامايكا
- مؤتمر مجلس منظمي الأوراق المالية في الأمريكتين - كوراساو
- متكلمة عن القيادة، للحاصلين على زمالات فولبرايت، دنفر،
كولورادو، الولايات المتحدة ٢٠١٠
- رئيسة الفريق الكاريبي لمنظمي الأوراق المالية ٢٠١١-٢٠٠٩
- ألقت محاضرة على موظفي وزارة خارجية الولايات المتحدة،
واشنطن العاصمة ٢٠٠٨
- الصندوق العالمي للأحياء البرية - التخطيط الاستراتيجي للسياحة
وتنمية المناطق الساحلية - تيبوزلان، موريلوس، المكسيك
- صاغت الاتفاقية النموذجية لبلدان منطقة القطب الشمالي،
الصندوق العالمي للأحياء البرية، مبادرة الولايات المتحدة
- عضو في لجنة محكمة الأسرة في ترينيداد وتوباغو ٢٠٠٨-٢٠٠٢
- خبيرة استشارية/محاضرة: برنامج الحكومة الوطني لإعادة التحريج
وإحياء مستجمعات المياه ٢٠٠٧-٢٠٠٦
- رئيسة مجلس مدارس محلية - كلية بنات سان فرانسوا، ترينيداد وتوباغو
- خبيرة استشارية: المشروع المتعلق بالعنف الأسري والقضايا الجنسانية
في منطقة البحر الكاريبي - مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ٢٠٠٤
- مستشارة التحالف ضد العنف الأسري - مشروع ترينيداد وتوباغو
ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية بشأن العنف الأسري والمساواة
بين الجنسين للقضاة في منطقة البحر الكاريبي ٢٠٠٤-٢٠٠٣
- عضو لجنة التعليم القضائي ومعهد التعليم القضائي لترينيداد وتوباغو ٢٠٠٠-١٩٩٨
- بدأت برنامجاً لأطفال الشوارع في سانت فنسنت وجزر غرينادين ١٩٩٦-١٩٩٥

رئيسة المنطقة ٢، البرنامج التعاوني الاقتصادي في ترينيداد وتوباغو	١٩٩٠-١٩٨٨
اشتركت في تأسيس مؤسسة كريدو للعدالة	١٩٩٥-١٩٩٣
مُحاضِرة في كلية تدريب الشرطة - أخلاقيات وقانون قاعة المحكمة، ترينيداد وتوباغو	٢٠٠٢-١٩٩٨
مُشاركة في حلقة دراسية عن اتفاقية حقوق الطفل، بليز	١٩٩٨
رئيسة نادي سيدات الأعمال والمهنيات - بورت أوف سبين	١٩٩١-١٩٩٠
نائبة رئيسة نادي سيدات الأعمال والمهنيات - بورت أوف سبين	١٩٩٩-١٩٨٨
ممثلة الشابات العاملات، جزر البهاما	١٩٨٩
رئيسة المنطقة ٢، البرنامج التعاوني الاقتصادي في ترينيداد وتوباغو	١٩٩٠-١٩٨٨
عضو مجلس إدارة شركة خدمات النقل العام، ترينيداد وتوباغو	
مُحاضِرة مساعدة، المستوى المتقدم من القانون - جامعة جزر الهند الغربية، قسم الدراسات الخارجية	١٩٨٦-١٩٨٤

زمالات

زمالة همفري/فولبرايت، في تخصص القانون البيئي	٢٠٠٨-٢٠٠٧
حلقة دراسية عن القيادة نظمتمها في جامعة جورج تاون مدرسة الخدمة الخارجية، جامعة جورج تاون، واشنطن العاصمة	٢٠٠٨
زمالة معهد الكومنولث للتعليم القضائي، جامعة دالهائوس، هاليفاكس، كندا	١٩٩٨

اللغات

الإنكليزية